الأنوار
الأربعاء 19-12-2012 العدد 18219
6

لجنة الاتصالات أيّدت رفض كشف كامل «الداتا» وأرجأت مناقشة طلب اقامة محطة اتصالات أميركية

أيّدت لجنة الاتصالات والاعلام النيابية موقف الحكومة الرافض لكشف كامل داتا الاتصالات والانترنت والرسائل النصيّة ودعت للابقاء على القانون النافذ وتطبيقه. وقررت انتظار عودة وزير الاتصالات نقولا صحناوي من السفر وجواب الخارجية على طلب اقامة محطة اتصالات أميركية لمناقشة الموضوع.

لجنة الاتصالات والاعلام في اجتماعها أمس (علي فواز)

عقدت اللجنة، جلسة الحادية عشرة والنصف قبل ظهر امس، في مجلس النواب، برئاسة رئيس اللجنة حسن فضل الله وحضور النواب: غازي زعيتر، هاني قبيسي، اميل رحمة، قاسم هاشم، زياد أسود وكامل الرفاعي. وممثل المجلس الوطني للاعلام غالب قنديل، مستشارة وزير الإتصالات نسرين حرب، مستشار وزارة الإتصالات المهندس التقني غابي دانيال، العميد جوزيف نصار، مستشار الهيئة الناظمة محمد ايوب ورئيس الهيئة الناظمة الدكتور عماد حب الله.

بعد الجلسة، قال فضل الله: «موضوع الجلسة للجنة الإعلام والإتصالات يتعلق بمواضيع خاصة بالإتصالات على رغم ان جدول الأعمال كان يتضمن بندين: الأول استكمال مناقشة مشروع قانون الإعلام ومناقشة اقتراح مقدم من زملاء نواب يتعلق بتسليم قاعدة البيانات، أي داتا الإتصالات للأجهزة الأمنية. ونحن بمعزل عن مضمون الإقتراح المقدم وعن أسبابه الموجبة أو المذكرة المرفقة بالإقتراح سواء تم الإتفاق عليها أو لا يتفق عليها أو لا نتوافق معها أو لا. بمعزل عن هذا الأمر اعتبرنا ان هذا هو المسار القانوني الصحيح وان قاعدة البيانات أي داتا الإتصالات تخضع لموجبات قانون حماية حرية التخابر، وبالتالي لا يمكن تسليمها كاملة للأجهزة الأمنية إلا وفق آلية محددة تحدد حجم الداتا التي تسلم وليس الداتا الكاملة. وإذا كان هذا القانون لا يلبي المتطلبات نذهب الى تعديل القانون وليس الى مخالفته».

أضاف: «هذا الإقتراح المقدم من الزملاء هو في إطار هذا المسار لتعديل القانون أو بوضع اقتراح قانون جديد من أجل أن تخضع كل طلبات الأجهزة الأمنية للقانون، لا أن يتم تجاوز هذا القانون كما كان يحدث في السابق لأن الحكومة اليوم معنية بتنفيذ المراسيم التطبيقية للقانون النافذ، أما أي أمر آخر فلا بد إلا أن يعدل في هذا المجلس لكن للأسف، زملاؤنا الذين تقدموا بهذا الإقتراح لم يحضروا الجلسة، وبالتالي عطلوا إمكانية البدء بمناقشته لأننا كنا اتفقنا من الأساس داخل اللجنة ان لا نبدأ بمناقشة الإقتراح من دون حضور الزملاء الذين قدموا الإقتراح، وكان هناك دعوة لهم بالعودة الى حضور اللجنة لمناقشة هذا الإقتراح طالما ان هناك حرصا على ضرورة أن تحصل الاجهزة الأمنية على داتا الإتصالات من أجل كشف الجرائم، أو حفظ الأمن أو ما شابه بمعزل عن هذه الخلفية، فإذا كان هناك حرص من قبل هؤلاء الزملاء فليترجم هذا الحرص داخل المجلس النيابي، من خلال مناقشة إما هذا الإقتراح وأما تعديل القانون، وقد أصرت اللجنة على ضرورة أن تستمر الحكومة بتطبيق القانون النافذ، وان تستمر وزارة الإتصالات في تطبيق القانون

التتمة ١١

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الأنوار
الأربعاء 19-12-2012 العدد 18219

تتمة ٦ لجنة الاتصالات أيّدت

النافذ فلا الوزارة ولا الحكومة مخولة أو مسموح لها بمخالفة القانون بذريعة انه لا يلبي، أو ان القانون ناقص او ما شابه ذلك، فالآلية الدستورية تفرض التعديل داخل المجلس النيابي. وهذا هو الموضوع الأول الذي أخذ حيزا كبيرا من النقاش لأنه يتعلق بداتا الإتصالات».

وقال: «الشهيّة مفتوحة على قطاع الإتصالات أيضا وأيضا، وقد طرح بعض الزملاء موضوع ما ينشر عن محطة اتصالات عسكرية - اميركية ووجهت رسائل للهيئة المنظمة في وزارة الإتصالات لتركيب هذه المحطة، ونحن كلجنة إعلام واتصالات معنيون بالإطلاع على المعلومات الرسمية التي تقدمها الجهات المعنية الرسمية وتحديدا وزارة الإتصالات، وقد أخذ هذا الموضوع أيضا حيزا كبيرا من النقاش داخل اللجنة واستمعنا الى شروحات من ممثلي وزارة الإتصالات ومن ممثلي الوزارة في الهيئة المنظمة لأن وزير الإتصالات خارج لبنان وننتظر حضوره على اعتبار ان الدعوة لحضور الجلسة وصلته كانت قبل أن ينشر موضوع المحطة. وقد طرحنا مجموعة أسئلة وطرح الزملاء مجموعة أسئلة لهذا الموضوع الذي طرأ من خارج جدول الأعمال حول هذا الموضوع ومنها: ما هو الإطار القانوني الذي اعتمدته الشركة الأجنبية في هذا الطلب؟ والأمر يتعلق بأي شركة أجنبية سواء أكانت تعمل لحساب الجيش الأميركي أو لحساب أي دولة او لحساب أي جهة تجارية لنفترض ذلك ولها علاقة بعالم الإتصالات؟ فهل يحق لأي شركة أجنبية أن تخاطب مباشرة الهيئة المنظمة أو وزارة الإتصالات؟ أم ان هناك آليات وأصول يفترض اعتمادها؟ والأصول في هذا الموضوع أن يتم ذلك عبر وزارة الخارجية ومن خلال سفارة الدولة المعنية ومنها الى وزارة الخارجية وهذا الأمر لم يتم على الإطلاق وحتى الإطار القانوني في هذا الموضوع غير موجود، ولم تتم المخاطبة عبر القنوات الدبلوماسية. وأيضا ما هي مهام هذه المحطة؟ وما هي وظائفها؟ وما هي مخاطرها الخ...

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"